

جمهورية السودان

الآليات الضرورية للوصول إلى

تسوية نهائية لوضع أبيي

"الترتيبات المؤقتة"

وقعت حكومة السودان والحركة الشعبية في 20/يونيو/2011 بأديس أبابا إتفاقاً (للترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي) .

وقد نص الإتفاق ضمن أمور أخرى على الإسراع فى إنشاء مجلس إستشارى وآخر إدارى لمنطقة أبيي يتكون كلاً منهما من ممثلين لحكومة السودان وحكومة جنوب السودان. وفضلاً عن ذلك فقد أقر الإتفاق نشر قوة مؤقتة فى أبيي تتكون من قوات إثيوبية بغرض بسط الأمن فى المنطقة إضافة إلى إنشاء خدمة لشرطة أبيي . ومن جهة ثانية أقر الإتفاق قيام (لجنة إشرافية مشتركة "AJOC") تتولى نيابة عن رئيسى الدولتين الإشراف السياسى والإدارى على إدارة أبيي .

وكان القصد من الترتيبات آنفة الذكر تهيئة المناخ لقيام بيئة آمنة ومشجعة للوصول إلى وضع نهائى لمسألة أبيي .

وللأسف فإن أحكام الإتفاق المذكور لم يتم الوفاء بها وتطبيقها بسبب الموقف السلبي الذى تبنته دولة جنوب السودان بإصرارها على أن مرشحي حكومة السودان لملء المناصب المخصصة للسودان داخل المجلسين المذكورين ينبغى أن يكونوا، فقط، من دينكا نوك خلافاً للإتفاق المذكور الذى ينص على أن يكون الممثلين من الحكومتين (فحسب).

وبالرغم من ذلك ونسبة للإلتزام حكومة السودان بتطبيق الإتفاق بصفة فورية فقد تقدمت الحكومة فى 23/يونيو/2011م بمرشحيها لمنصب نائب رئيس الإدارية ورئيس المجلس التشريعى كما أفادت عن إختيارها لأحد مرشحي حكومة جنوب السودان لمنصب رئيس إدارية أبيي ، وكل ذلك وفقاً للإتفاق الموقع .

ولعله من الواضح أن ذلك الموقف السلبي وغير المبرر من حكومة جنوب السودان قد قاد إلى قيام فراغ فى إطار الإدارة وتقديم الخدمات الأساسية والدعم الإنسانى للسكان المقيمين والنازحين من مختلف المجموعات من مواطنى المنطقة .

ونسبة لهذا الموقف السالب تقدمت حكومة السودان بطلب لمجلس السلم والأمن الأفريقي لإستعجال حكومة جنوب السودان للعمل بموجب أحكام إتفاق 20/يونيو حول تكوين مؤسسات وشرطة أبيي .. وهو ما قام به المجلس بالفعل .

وأخيراً وافقت حكومة جنوب السودان فى 13/ديسمبر/2012 على النظر مرة أخرى فى القائمة المحددة لمرشحي حكومة السودان للمواقع المخصصة لها بموجب الإتفاق الأمر الذى تم فى إجتماع اللجنة الإشرافية على المنطقة (AJOC) بتاريخ 12- 13 يناير/2013 . إلا أن حكومة الجنوب مازالت تعرقل قيام المؤسسات المؤقتة لمنطقة أبيي وشرطتها حيث أصرت على أن تكون قسمة مجلسى المنطقة بنسبة 60% لحكومة الجنوب و40% لحكومة السودان رغم أن إتفاق الترتيبات المؤقتة وبروتوكول أبيي لم يحدد نسبة للقسمة . وقد أقترح وفد حكومة السودان أن تكون قسمة المجلس مناصفة (50% - 50%) رغم أن المنطقة وإلى أن يتم الوصول إلى تسوية نهائية بشأنها تقع تحت سيادة السودان، هذا مع الإشارة إلى أن حكومة السودان قبلت بتشكيل للإدارة التنفيذية للمنطقة بجعل رئيسها من حكومة الجنوب وثلاثة من سكرتيرها من حكومة الجنوب مقابل إثنين من حكومة السودان.

وختاماً فإنه، وبلا شك من المهم للغاية تطبيق كافة أحكام إتفاق 20/يونيو روحاً ونصاً لتهيئة الأرضية المناسبة لقيام بيئة إيجابية لتحقيق تسوية نهائية ودائمة للنزاع حول المنطقة.

20/يناير/2013م